

تاريخ النشر: 2026-10-20	تاريخ القبول: 2026 10 -15	تاريخ انتهاء التعديلات: 2026-10-13	تاريخ التسليم: 2026-9-14
-------------------------	---------------------------	------------------------------------	--------------------------

Evaluating the Performance of Libyan Commercial Banks Using the Dupont Model

Dr. Mohammed Asmida Ahmadi Bouagmat¹ 

¹ Accounting Department, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

ABSTRACT

This study aimed to evaluate the performance of the Libyan commercial banks under study using the DuPont model through a comparative applied analysis of the financial statements of five Libyan banks: Jumhouria Bank, National Commercial Bank, Trade and Development Bank, Wahda Bank, and United Bank for Trade and Investment for the year 2023. The study adopted the descriptive-analytical approach. The study reached several findings, the most important of which was a clear variation in return on equity (ROE) among the banks under study. United Bank for Trade and Investment ranked first, with an ROE of 35.21%, despite having the lowest financial leverage multiplier, indicating the contribution of asset utilization efficiency and profitability to achieving the return. Trade and Development Bank ranked second, with an ROE of 15.89%, supported by a high profit margin and moderate financial leverage, followed by Wahda Bank, which recorded an ROE of 10.42% with a relatively high financial leverage multiplier. Jumhouria Bank recorded an ROE of 7.14%, accompanied by a lower asset turnover rate. Meanwhile, National Commercial Bank recorded the lowest ROE at -0.03%, despite having a high financial leverage multiplier. The study recommended several measures, most importantly enhancing asset utilization efficiency, improving profit margins, monitoring financial leverage levels, and conducting periodic analyses of the components of the DuPont model.

Keywords: DuPont Model, ROE, Equity, Commercial Banks, Libya.

تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج Dupont

د. محمد اصميدة احمدي محمد بوعظمت¹ 

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية محل الدراسة وفقاً لنموذج Dupont، من خلال إجراء دراسة تطبيقية مقارنة للقوائم المالية لكل من مصارف (الجمهورية، التجاري الوطني، التجارة والتنمية، الوحدة، المتحد) في ليبيا لعام 2023، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك تباين واضح في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بين المصارف محل الدراسة إذ تصدر المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بعائد بلغ 35.21% رغم انخفاض مضاعف الرفع المالي، مما يشير إلى كفاءة استخدام الأصول في تحقيق العائد، وجاء مصرف التجارة والتنمية في المرتبة الثانية بعائد على حقوق الملكية بلغ 15.89% بهامش ربح مرتفع ورفع مالي متوسط، يليه مصرف الوحدة بعائد على حقوق الملكية بلغ 10.42% مع ارتفاع في الرفع المالي، كما بلغ العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية 7.14% ومع انخفاض في معدل دوران الأصول، في حين سجل المصرف التجاري الوطني أدنى عائد عند مستوى سالب بلغ -0.03% رغم ارتفاع مضاعف الرفع المالي، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز كفاءة استخدام الأصول وتحسين هامش الربحية، ومتابعة مستويات الرفع المالي، مع إجراء تحليلات دورية لمكونات نموذج Dupont.

الكلمات المفتاحية: نموذج Dupont، ROE، حقوق الملكية، المصارف التجارية، ليبيا.

1. المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم المؤسسات الخدمية التي تلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية، حيث يعتمد نجاحه على تحقيق رضا العملاء والاهتمام بتلبية احتياجاتهم، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة، ولذلك تعمل المصارف باستمرار على تحسين جودة خدماتها من خلال تقديم حلول مصرفية تتسم بالدقة والأمان والأسعار المناسبة مما يستوجب فهم توقعات العملاء والعمل على تطوير الخدمات بما يحقق رضاهم التام (محمد والسني، 2025).

يُعد التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي والتي تساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية الصحيحة من خلال الاعتماد على البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحاضرة المستخرجة من القوائم المالية وتحليلها باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لتحويل تلك البيانات إلى معلومات ذات أهمية عن أداء المؤسسة في الماضي والحاضر إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف (غال، 2022).

إن مقارنة الأداء الواقعي لنشاط الجهاز المصرفي مع المؤشرات المالية فضلا عن المقارنة بين الأداء الفعلي للمؤسسات المصرفية مع المؤشرات والنسب المالية للمصارف بشكل عام، وأيضا يمكن استخدام المقارنة بين عدة سنوات للمصارف نفسها من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا ناهيك عن تحديد المراكز المسؤولة، ومعرفة اسبابها ومحاولة تجنبها مستقبلا، وذلك من أجل الحكم على كفاءة التشغيل والادارة لتحقيق الأهداف المرجوة فضلا عن تحقيق الربحية والنمو وتطور المصارف بشكل عام (مسجت، 2019: 2).

2. مشكلة الدراسة

تشهد البيئة المصرفية في ليبيا جملة من التحديات مسببة تعقد المعاملات المالية وارتفاع مستويات الركود وتضخم الإجراءات في ظل الواقع الاقتصادي غير الجيد الذي يفتقر الى الاستقرار ويعاني الانقسام السياسي وغياب الرقابة الفعالة من قبل مصرف ليبيا المركزي إضافة إلى معاناة القطاع من نقص حاد في السيولة وضعف ملحوظ في نظم المعلومات الإدارية داخل المصارف وفيما بينها، كما تعاني المصارف الليبية من قصور في نظم الرقابة وازدياد فجوة مخاطر غسيل الأموال، وقد أشار تقرير ديوان لعامي 2021 و 2022 إلى وقوع بعض حالات الفساد داخل المصارف التجارية، ونتيجة قصور مصرف ليبيا المركزي في أداء مهامه الرقابية وإدارة احتياطياته بكفاءة وفعالية. كما بينت تقارير الديوان للأعوام (2017 - 2019) وجود مشكلات متعددة في نظم الرقابة الداخلية لدى عدد من المؤسسات العامة من بينها المصارف التجارية في الدولة الليبية، جاءت الدراسة انطلاقا من أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف بشكل عام لمعرفة مدى صحة وسلامة المصارف المالية سواء كانت عامة أو خاصة، وتتمحور المشكلة الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي:

- ما مستوى الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة (الوحدة - الجمهورية - التجاري الوطني - التجارة والتنمية - المتحد) خلال عام 2023؟

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- قياس مكونات نموذج Dupont لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.
- تحديد مستوى الكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول وربحية كل مصرف.
- قياس نسبة الأصول كل مصرف والتي يتم تمويلها عن طريق الديون.
- قياس قدرة المصرف التجاري محل الدراسة على تحقيق الإيرادات من الفوائد.
- قياس مستوى كفاءة كل مصرف في ضبط ومراقبة تكاليف.
- تزويد المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بمعلومات عن وضعها المالي.

4. أهمية الدراسة:

إن ليبيا من الدول النامية ويشكل القطاع المصرفي فيها الركيزة الأساسية للاقتصاد ككل وتبرز أهمية الدراسة في الدور والمكانة التي تحظى بها قطاع المصارف التجارية في ليبيا، حيث إن تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي يعد مهماً لأنه يدعم الإدارة ومتخذي القرار في ترشيد سياساتها وقراراتها، لمعرفة مواقع القوة والضعف والعمل على تصحيح أي انحراف فيها. وكل ذلك يعزز قدرتها التنافسية، والتي بدورها تساعد في فتح المجال أمام دراسات جديدة تخص تقييم أداء المصارف الليبية وفقاً لنموذج Dupont. تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على نموذج Dupont والأداء المالي للمصارف الليبية قيد الدراسة، والتوصل إلى نتائج تدعم المعرفة العلمية في ليبيا.

5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في السوق الليبي وتم اختيار عينة تضم خمسة مصارف (الوحدة، التجاري الوطني، الجمهورية، التجارة والتنمية، المتحد) واعتمدت الدراسة على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لعام 2023.

6. حدود الدراسة: اقتصر هذه الدراسة على:

- الحدود المكانية: المصارف التجارية في ليبيا.
- الحدود الزمنية: التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة لعام 2023م، وجرت الدراسة الحالية خلال الربع الأول من عام 2026.
- الحدود الموضوعية: أداء المصارف التجارية الليبية من منظور نموذج Dupont.

7. الدراسات السابقة:

سيتم سرد الدراسات المتعلقة بتقييم أداء المصارف وفقاً لنموذج ديبونت (Dupont) وذلك وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

- **دراسة بويباون (2021)** " تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج ديبونت: دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة بسطيف": هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق نموذج ديبونت في المؤسسة محل الدراسة وخاصة أنها تطبق في معظم المؤسسات العالمية الرائدة، وذلك بهدف معرفة وتحليل توازنها المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج ديبونت أثبت نجاحه في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة توازنها المالي مقارنة بالنماذج التقليدية الأخرى خاصة في مجال الربحية ودوران الأصول والمردودية.
- **دراسة كرومي (2022)** " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Dupont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية الخاصة الناشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى 2019 وذلك باستعمال نموذج ديبونت المعدل، وتم دراسة أدائها بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية، وتحليله إلى المؤشرات المساهمة في تكوينه والمتمثلة في كل من معدل العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية، كما تم أيضا تحليل معدل العائد على الأصول إلى مكونيه والمتمثلين في هامش الربح ومنفعة الأصول، ليتم بعد ذلك مقارنة أداء البنوك السبعة باستخدام متوسط معدلات المؤشرات المذكورة سابقا، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حقوق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول.
- **دراسة ققبق (2023)** "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) دراسة تحليلية عن مصرف شمال أفريقيا": هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها قبول الفرضية الرئيسية بأن هناك فروقات في الأداء المالي للمصرف بين الفترة قبل وبعد التحول وفقا لنتائج التقييم باستخدام مؤشرات نموذج الدراسة الخمسة، وأن كل المؤشرات كانت في صالح الفترة بعد التحول باستثناء مؤشر منفعة الأصول (AU) جاء تقييمه لصالح الفترة ما قبل التحول.
- **دراسة غالم وبان (2024)** "نموذج ديبونت (Dupont) كأداة لقياس كفاءة البنوك - دراسة مقارنة بين مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري للفترة 2018 - 2022": هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك العمومية والبنوك الخاصة العاملة بالجزائر باستخدام نموذج ديبونت (Dupont) للفترة 2018 - 2022، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف السلام حقق كفاءة أفضل من حيث استثمارات المساهمين وبتكاليف أقل مقارنة بالبنك الوطني الجزائري.
- **دراسة الهاشمي والطائي (2025)** " تقييم مدى فاعلية نموذج Modified DuPont في قياس أداء وكفاءة المصارف التجارية العراقية": هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء وكفاءة المصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج Modified Dupont. تمثلت عينة الدراسة بالمصارف التجارية العاملة في العراق والبالغ عددها (15) مصرفاً للفترة 2014-2023، وتوصلت الدراسة إلى أن العائد على حقوق الملكية يتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بثلاثة مؤشرات رئيسية: هامش صافي الربح ومعدل دوران الموجودات ومضاعف حقوق الملكية، وهذا يعني أن زيادة هذه المؤشرات تساهم بشكل مباشر في زيادة ربحية المصارف التجارية العراقية.

8. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات اللازمة وتفسيرها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تخدم تساؤلات واهداف الدراسة لمعرفة نتائج تطبيق نموذج Dupont في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية محل الدراسة. وتم في هذا الجانب تطبيق أدوات الدراسة، حيث تم استخدام تحليل نموذج Dupont للمصارف (التجاري الوطني، التجارة والتنمية، الوحدة، الجمهورية، المتحد للتجارة والاستثمار) وتم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير والقوائم المالية لهذه المصارف لعام 2023.

9. الإطار النظري (نموذج Dupont):

1.9 مفهوم الأداء المالي:

يعتبر مصطلح تقييم الأداء المالي من المصطلحات الشائعة الاستخدام سواء بين الباحثين او متخذي القرار في المؤسسات وذلك لأهميته في الوقوف على الأداء الفعلي لتلك المؤسسات مقارنة بما هو مخطط له لتسهيل عملية التقويم في الحالات التي يستوجب فيها ذلك وهي الحالات التي يوجد بها انحرافات عما هو مرسوم وعرف بأنه عملية القياس الكمي لمتغير معين ووضعه في صيغة رقم او عدد او نسبة مئوية (قبقب، 2023: 257).

يشير الأداء المالي إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتحقيق الإيرادات والأرباح في القطاع المصرفي، ويتم قياسه غالباً من خلال نسب مالية رئيسية تقيس الربحية، الكفاءة التشغيلية، وإدارة المخاطر. ويؤكد Omoregie & Olofin (2024) أن الأداء المالي يتأثر بعوامل مثل كفاية رأس المال، حجم البنك، نسبة التكلفة إلى الدخل، وتنوع مصادر الإيرادات كما أوضحوا أن المصارف التي تعتمد على إدارة التكاليف الفعالة وتنوع الإيرادات تحقق أداءً ماليًا أقوى، كما يسلط كل من Hadi & Kamil (2025) الضوء على دور الأتمتة الإدارية في تحسين الأداء المصرفي، حيث وجدوا أن التحول الرقمي يقلل من التكاليف التشغيلية ويحسن الاستقرار المالي للمصارف، وخلصوا إلى أن تقليل التكاليف الإدارية وتحسين جودة الخدمات يساهمان في تعزيز الأداء المالي. وتتوافق هذه الرؤى مع الاتجاه المتزايد نحو تحسين الكفاءة التشغيلية في البنوك، مما يساعد في فهم كيفية تأثير إدارة تكاليف الجودة على الأداء المالي.

2.9 مفهوم نموذج Dupont:

ولتقييم أداء البنوك عمل ديفيد كول (David Cole) على استنباط نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972، واستخدم هذا النموذج في سبعينات القرن الماضي من طرف ديفيد كول في امريكا كإجراء لتقييم أداء المصارف باعتباره مؤشر متكامل لوصف علاقة العائد مع المخاطر بتحليل مجموعة من النسب المختلفة والمتنوعة، من أجل مساعدة المحلل في تقييم مصادر وأحجام الأرباح في المصرف خاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، كمخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الفائدة ورأس المال والتشغيل (طبي، 2022). وتم تطوير نموذج دوبونت (Dupont) عام 1918 على يد مهندس من شركة دوبونت (Dupont) الأمريكية يدعى F.Donaldson Brown، الذي أدرك أن هناك علاقة رياضية بين الربح والعائد على رأس المال، والأخير يمثل العائد على

الأصول، وتم تعديل النموذج مرتين ويميز التغيير الأول بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال دمج الدين في النموذج من خلال ما يسمى بالرافعة المالية، التغيير الثاني في النموذج هو أن العائد على الأصول يتم تحديده بناء على العلاقة بين خمسة مقاييس (غاليم وبادن، 2024).

إن نظام دوبونت Dupont هدفه دراسة الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، مع توضيح أثر الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلى مستوى أعلى من العائد إلى الأصول لقياس الأداء بشكل عام، إن نظام دوبونت DuPont هو نظام يربط بين العائد على حقوق الملاك والمراكز المالية ذات العلاقة والتأثير على هذا العائد، خاصة حدي النسبة (البسط والمقام)، أي صافي الدخل وصافي الثروة (حقوق الملكية)، وعليه فإن نظام دوبونت يبين أثر الكفاءة والإنتاجية إلى ربحية الأصول، فإن الاعتماد على نظام دوبونت لقياس وتحليل كفاءة البنك في تحقيق الربحية يمثل نموذجاً متكاملاً لقياس العائد، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة المصرفية في إدارة التكاليف، وإنتاجية الأصول على الربح المحقق لهذه الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد إلى الأصول ROA، كما يبين معدل الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق الملكية ROE إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول (بلجيلالي، 2021).

3.9 المؤشرات الرئيسية (نموذج Dupont): يمكن توضيحها كما يلي:

- العائد على حقوق الملكية (ROE): يتم قياسه بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حقوق الملاك، ويستخدم لقياس الربح الناتج كنسبة من حقوق الملاك أو المساهمين العاديين، ومن ثم معدل الربح (الدخل) الذي يحققه المستثمر من استثمار أمواله. وتدل على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال الملاك (النعيمي والتميمي، 2008)، ويتم احتساب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الدخل/حقوق الملكية} * 100$$

- العائد على الأصول (ROA): ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الأصول، ويقاس ربحية المؤسسة بالنسبة لأجمالي أصول، كما يقيس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها بالشكل الأمثل، لتحقيق أهداف الملاك المتمثلة في تعظيم الربح، ومن ثم فهو يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين الشركات في القطاعات المماثلة (الشيخ، 2008)، ويتم احتساب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الدخل/إجمالي الأصول} * 100$$

- الرفع المالي (EM): يقاس من خلال نسبة إجمالي الأصول إلى الأموال الخاصة، يشير إلى مؤشر الخطر الذي يقيس جزء من أصول المؤسسة التي يمولها حاملو الأسهم بدلاً من الديون ويشير مضاعف حقوق الملاك المرتفع إلى أن المؤسسة تستخدم قدرًا كبيرًا من الديون لتمويل أصولها، ومن جهة أخرى فإنه إذا انخفض يعني أن الشركة لديها اعتمادًا أقل على الديون (ساسي وبن حيلة، 2023: 15)، ويتم احتساب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM)} = \text{إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية}$$

- منفعة الأصول (AU): تقاس عن طريق اجمالي الإيرادات على اجمالي الأصول، تمثل هذه النسبة قدرة البنك التجاري على تحقيق الإيرادات من الفوائد، وتسمى أيضا معدل استخدام الأصول ويدل على الاستغلال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول (ساسي وبن حيلة، 2023: 16)، ويتم احتساب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل منفعة الأصول (AU)} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

- هامش الربح (PM): يساوي هذا المعدل صافي الدخل على مجموع الإيرادات ويقوم هذا المعدل بقياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية واحدة من الإيراد الاجمالي، فهو يوضح كفاءة المصرف في ضبط ومراقبة التكاليف (ساسي وبن حيلة، 2023: 15)، ويتم احتساب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح (PM)} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

10. الجانب التطبيقي:

1.10 نبذة عن مجتمع الدراسة:

- **مصرف الجمهورية:** ان في 22 ديسمبر 1970 صدر قانون بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح الملكية ليبية ليعاد تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية، وبتاريخ 2008/4/10 صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني اكبر المصارف الليبية حجما بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد على 5,800 موظف، وموظفة بعدد فروع تصل 146 فرعاً ووكالة، يملك مصرف ليبيا المركزي 82% من أسهمه، وتملك الشركات العامة 8%، 3% الشركات الخاصة، 7% افراد طبيعيين (الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية).

- **مصرف الوحدة:** مصرف الوحدة شركة ليبية مساهمة تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 الصادر بتاريخ 22 / ديسمبر / 1970، رأس مال المصرف المدفوع 561 مليون دينار ليبي، يملك صندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية 54.1% من الأسهم، القطاع الخاص 26.90%، والبنك العربي 19% (الشريك الاستراتيجي)، يقدم المصرف جميع الخدمات من خلال (95) فرعاً ووكالة في جميع مدن ليبيا ويتميز بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل (الموقع الرسمي لمصرف الوحدة).

- **المصرف التجاري الوطني:** تأسس كشركة ليبية مساهمة رأس مال قدره 500 مليون دينار ليبي بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 الصادر في 22 ديسمبر 1970 ومنذ تأسيسه واصل المصرف التوسع في نشاطه المصرفي وتطوير خدماته حتى أصبح يمتلك أكثر من 90 فرعاً موزعة في مختلف أنحاء ليبيا كما تجاوزت أصوله 19.71 مليار دينار ليبي، ويعمل المصرف على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد والشركات، تشمل الحسابات المصرفية، والبطاقات المحلية والدولية، والتمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، إضافة إلى الخدمات التجارية وحلول الدفع الإلكتروني (الموقع الرسمي للمصرف التجاري الوطني).

- **مصرف المتحد للتجارة والاستثمار:** تأسس نتيجة اندماج ثلاثة مصارف أهلية هي مصرف سهل الجفارة الأهلي ومصرف النقاط الخمس الأهلي، ومصرف العجيلات الأهلي، وذلك بناء على قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (58) لسنة 2007 الصادر في 2007/4/29م، وبعد ثلاث سنوات و بتاريخ 2010/03/08م أبرم مساهمو المصرف المتحد اتفاقية شراكة إستراتيجية مع مجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين حيث وزع رأس المال بما نسبته (60%) للجانب الليبي و(40%) للبنك الأهلي المتحد بحيث تمت زيادة رأس المال من 33 مليون دينار ليبي إلى 80 مليون دينار ليبي، ليتم رفع رأس المال تدريجياً بعد ذلك إلى 100 مليون دينار وأخيراً وحسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي رفع رأس مال المصرف المكتتب فيه إلى 500 مليون دينار ليبي، المدفوع منه حتى 2024/12/31 م مبلغ 300 مليون دينار ليبي و جاري استكمال رأس المال المصرح به قبل نهاية سنة 2025م، كما أن اتفاقية الشراكة الإستراتيجية تشمل اتفاقية الإدارة و الدعم الفني، حيث يقوم بموجبها البنك الأهلي المتحد بتولي إدارة المصرف المتحد للتجارة والاستثمار وتقديم كافة الخدمات الفنية اللازمة لتطوير أعماله و أنشطته في كل ربوع ليبيا (الموقع الرسمي للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار).

- **مصرف التجارة والتنمية:** تأسس مصرف التجارة والتنمية طبقاً للقانون رقم (1) لعام 1993 وتعديلاته، وبموجب القرار رقم (234) لسنة 1993 الصادر من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، والقرار رقم (582) لسنة 1994 الصادر من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، وسجل بالسجل التجاري تحت رقم (9515) لسنة 1995، وافتتح المصرف أبوابه رسمياً يوم 9 يونيو 1996، وبلغ رأس مال المصرف 250 مليون دينار ليبي في 2023، وقد صدر القرار في الاجتماع الأول للدورة التاسعة لمجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12 / 11 / 2023 : بشأن إجراءات مباشرة الاكتتاب في زيادة رأس مال المصرف ليصبح 600000000 دينار ليبي واعتماد نشرة المساهمة الخاصة بذلك وعدد الموظفين ما يزيد على 1060 موظفا وموظفة، مقره الرئيسي في بنغازي وتحديدا في شارع جمال عبد الناصر بمنطقة البركة وعدد فروع ووكالات يصل إلى 29 فرعاً، و 20 وكالة، ويملك الأفراد الطبيعيون 93% من أسهمه، وتملك الشركات العامة والخاصة 7% من أسهمه (الموقع الرسمي لمصرف التجارة والتنمية).

2.10 الجانب التطبيقي:

تم في هذا الجانب تطبيق أدوات الدراسة، حيث تم استخدام تحليل نموذج Dupont للمصارف (التجاري الوطني، التجارة والتنمية، الوحدة، الجمهورية، المتحد للتجارة والاستثمار) وتم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير والقوائم المالية لهذه المصارف لعام 2023 والتي تمثلت في البنود التالية:

الجدول رقم (1) البيانات الوصفية للمصارف محل الدراسة لعام 2023					
البند	التجاري الوطني	الجمهورية	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية

إجمالي الأصول	24,859,722,929	41,101,248,288.996	24,075,599000	2,618,634,342	9,870,817,351
إجمالي حقوق الملكية	851,790,920	157,492,6152.210	838,094000	276,281,028	598,417,239
إجمالي الإيراد	561,655,499	607,599,622.362	455,312000	184,275,300	256,383,322
صافي الدخل	(280,842)	112,499,796.283	87,331000	97,281,028	95,071,095

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

1.2.10 تقييم المصارف التجارية محل الدراسة باستخدام نموذج Dupont:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الأداء المالي في المصارف، حيث اعتمدت الدراسة على المؤشرات المكونة لنموذج Dupont لتقييم المصارف التجارية (التجاري الوطني، التجارة والتنمية، الوحدة، الجمهورية، المتحد للتجارة والاستثمار) محل الدراسة، وللقيام بتطبيق هذا التقييم تم استخراج البيانات من القوائم المالية لهذه المصارف محل الدراسة في عام 2023، وإن مؤشرات نموذج Dupont المستخدمة في دراسة المصارف محل الدراسة بليبيا متمثلة في النسب التالية: (منفعة الأصول (AU)، العائد على الأصول (ROA). العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل الرفع المالي (EM)، هامش الربح (PM)).

- هامش الربح (PM) للمصارف محل الدراسة - ليبيا:

تم احتساب معدل هامش الربح (PM) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق المعادلة كما يلي:

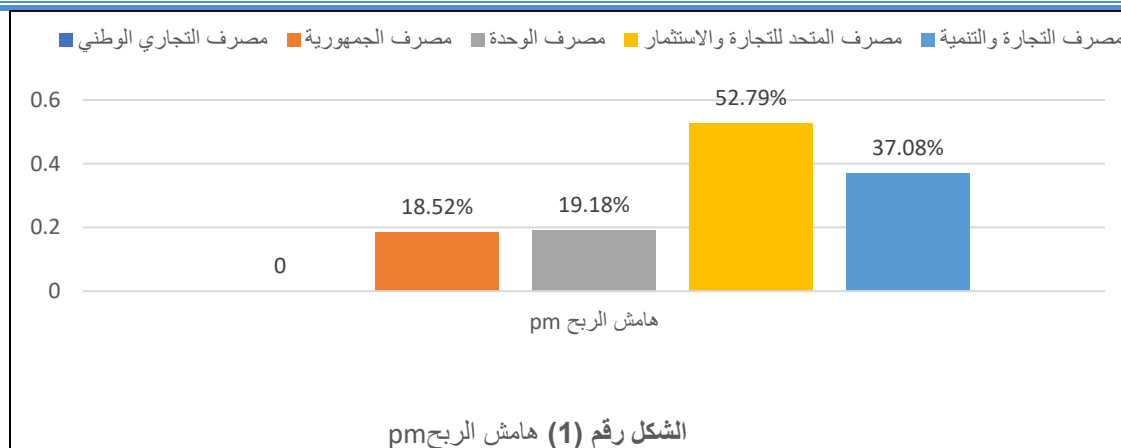
$$\text{هامش الربح (PM)} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الإيراد}$$

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (2): هامش الربح (PM)					
البند	التجاري الوطني	الجمهورية	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية
صافي الدخل	280,842-	112,499,796	87,331,000	97,281,028	95,071,095
إجمالي الإيراد	561,655,499	607,599,622	455,312,000	184,275,300	256,383,322
هامش الربح (PM)	0.05%	18.52%	19.18%	52.79%	37.08%

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (2): من حيث فعالية المصرف في تحقيق عائد بأقل التكاليف يتصدر المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بهامش ربح مرتفع جدا بلغ (52.79%)، يليه مصرف التجارة والتنمية بهامش ربح بلغ (37.08%)، ثم مصرف الوحدة بهامش ربح (19.18%)، يليه مصرف الجمهورية بمستوى متقارب مع مصرف الوحدة حيث بلغ (18.52%)، بينما سجل المصرف التجاري الوطني هامشا سالبا، والشكل رقم (1) يوضح ذلك:



إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

- منفعة الأصول (AU) للمصارف محل الدراسة - ليبيا:

تم احتساب معدل منفعة الأصول (AU) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق المعادلة كما يلي:

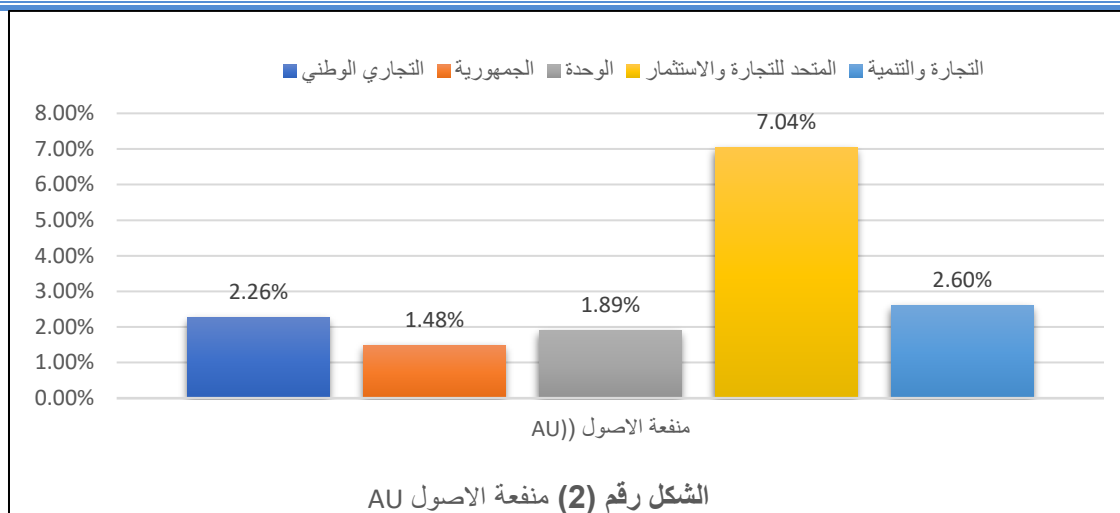
$$\text{منفعة الأصول (AU)} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (3): منفعة الأصول (AU)					
البند	التجاري الوطني	الجمهورية	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية
إجمالي الإيراد	561,655,499	607,599,622	455,312,000	184,275,300	256,383,322
إجمالي الأصول	24,859,722,929	41,101,248,289	24,075,599,000	2,618,634,342	9,870,817,351
منفعة الأصول (AU)	%2.259	%1.478	%1.891	%7.037	%2.597

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (3): من حيث مقدرة الدينار الواحد من الأصول على تحقيق إيراد للمصرف يتصدر المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بأضعاف ما حققته المصارف الأخرى في كفاءة توليد الإيرادات من الأصول حيث بلغت معدل منفعة الأصول (AU) (%7.037)، بينما مصرف الجمهورية حقق أدنى معدل منفعة الأصول (AU) بنسبة (%1.478) مما يعكس ضعف في استغلال الأصول في تحقيق الإيرادات، وأيضاً مصرف الوحدة قريب جداً من النسبة التي حققها مصرف الجمهورية، ويأتي ثانياً مصرف التجارة والتنمية بنسبة بلغت %2.597، ومصرف التجاري الوطني بنسبة بلغت %2.259 على التوالي، والشكل رقم (2) يوضح ذلك:



إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

- العائد على الأصول (ROA) للمصارف محل الدراسة - ليبيا:

تم احتساب معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق المعادلة كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

أو

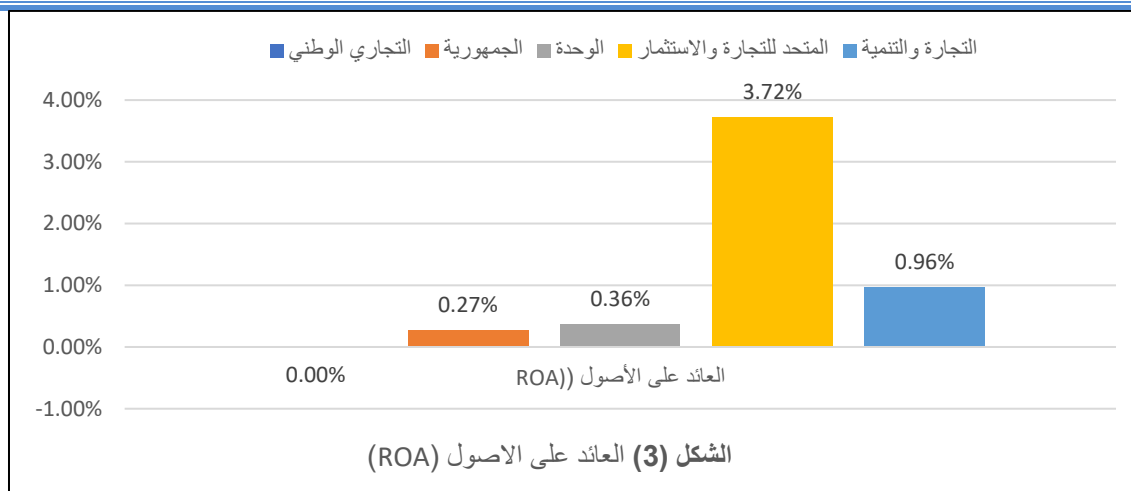
$$\text{هامش الربح (PM)} \times \text{منفعة الأصول (AU)}$$

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (4): العائد على الأصول (ROA)					
البند	التجاري الوطني	الجمهورية	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية
هامش الربح (PM)	0.05%	18.52%	19.18%	52.79%	37.08%
منفعة الأصول (AU)	2.259%	1.478%	1.891%	7.037%	2.597%
العائد على الأصول (ROA)	0.0011%	0.2737%	0.3627%	3.7150%	0.9632%

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (4): من حيث كفاءة إدارة المصرف في توليد أرباح من الأصول يتفوق المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بفارق كبير بلغ (3.71%)، ما يعني أن كل 100 دينار من أصوله تولد ما يقارب 3.7150% دينار ربحاً، بينما باقي المصارف تحقق أقل من نصف دينار باستثناء مصرف التجارة والتنمية بلغ (0.96%)، بينما يقترب ROA من الصفر أو يكون سالبا لدى مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني، والشكل رقم (3) يوضح ذلك:



إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

- الرفع المالي (EM) للمصارف التجارية محل الدراسة - ليبيا:

تم احتساب معدل الرفع المالي (EM) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق المعادلة كما يلي:

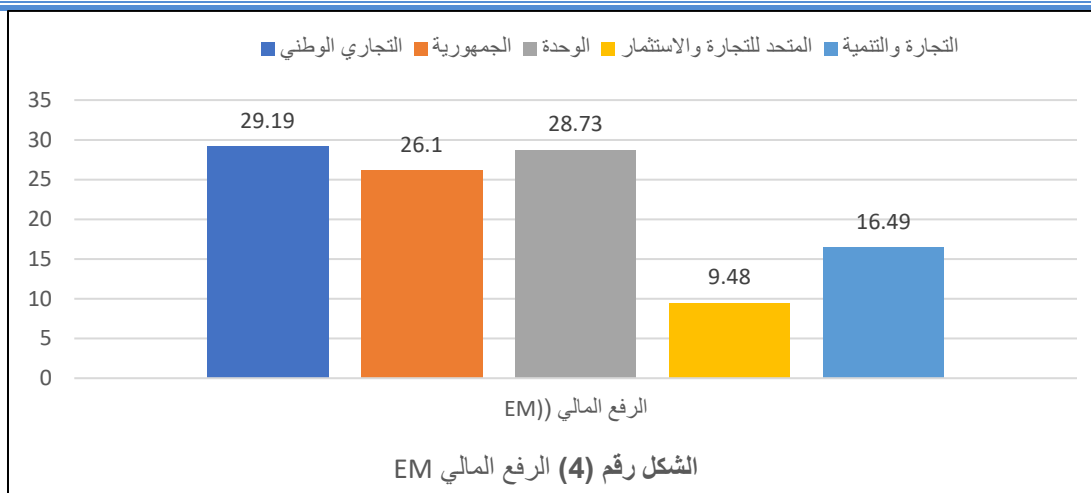
$$\text{الرفع المالي (EM)} = \text{إجمالي الأصول} \div \text{حقوق الملكية}$$

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (5): الرفع المالي (EM)					
البند	التجاري الوطني	الجمهورية	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية
إجمالي الأصول	24,859,722,929	41,101,248,289	24,075,599,000	2,618,634,342	9,870,817,351
إجمالي حقوق الملكية	851,790,920	157,492,615,210	838,094,000	276,281,028	598,417,239
الرفع المالي (EM)	29.19	26.10	28.73	9.48	16.49

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (5): أن من حيث عدد مرات تغطية حقوق الملكية للأصول يحصل مصرف التجاري الوطني أعلى درجة رفع مالي حيث بلغت 29.19 مرة، يليه مصرف الوحدة الذي بلغ درجة رفع مالي 28.73 مرة، ومصرف الجمهورية حصل على المرتبة الثالثة في الرفع المالي حيث بلغ 26.10 مرة، وجميع المصارف السابقة متساوية تقريباً في ارتفاع الرفع المالي وهذا ناتج عن الاعتماد الكبير على الودائع والالتزامات في تمويل الأصول وهذا نمط تقليدي للمصارف، وفي المقابل سجل المصرف المتحد أدنى رفع مالي الذي بلغ 9.48 مرة، والشكل رقم (4) يوضح ذلك:



إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

- العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف محل الدراسة:

تم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق المعادلة كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية}$$

او

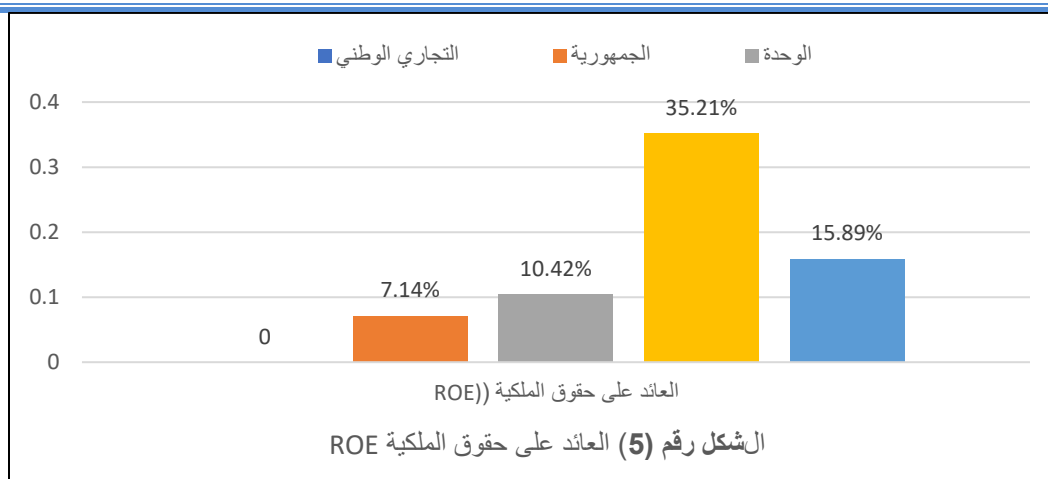
$$EM \times ROA = ROE$$

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (6): العائد على حقوق الملكية (ROE)					
البند	التجاري الوطني	الجمهورية	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية
ROA	0.0011-	0.2737%	0.3627%	3.7150%	0.9632%
EM	29.19	26.10	28.73	9.48	16.49
ROE	0.03-	7.14%	10.42%	35.21%	15.89%

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (6): تمثل هذه النتائج المحصلة النهائية لتطبيق نموذج DuPont: العائد الفعلي الذي حصل عليه حملة أسهم كل مصرف مقابل كل دينار استثمروه سنة 2023، وكان في المرتبة الأولى المصرف المتحد للتجارة والاستثمار وبلغ العائد على حقوق الملكية (ROE) 35.21%، وجاء في المرتبة الثانية مصرف التجارة والتنمية حيث بلغ (ROE) 15.89%، وفي المرتبة الثالثة مصرف الوحدة وبلغ (ROE) 10.42%، وفي المرتبة الرابعة مصرف الجمهورية حيث بلغ (ROE) 7.14%، وفي المرتبة الأخيرة المصرف التجاري الوطني حيث بلغ العائد على حقوق الملكية معدل سالب (ROE) -0.03% والشكل رقم (5) يوضح ذلك:



إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

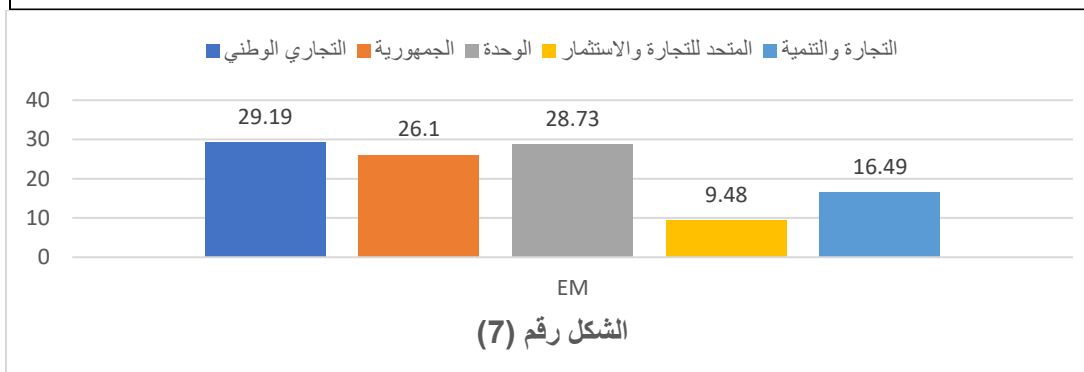
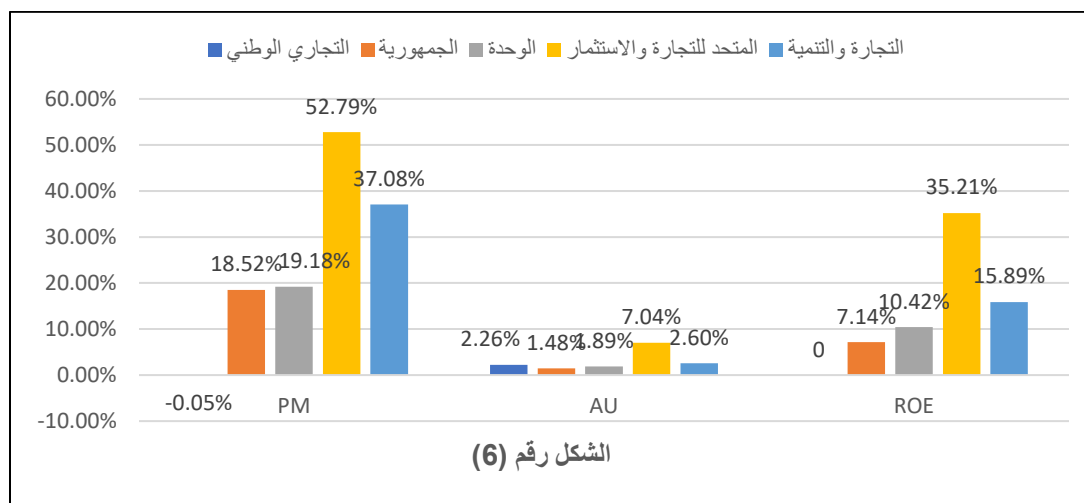
- نتيجة مكونات DuPont (PM, AU, EM):

تم اختبار مكونات DuPont (PM, AU, EM) للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (7): مكونات DuPont					
الترتيب	الخامس	الرابع	الثالث	الاول	الثاني
البند	التجاري الوطني	الجمهوريّة	الوحدة	المتحد للتجارة والاستثمار	التجارة والتنمية
PM	0.05-	18.52%	19.18%	52.79%	37.08%
AU	2.259%	1.478%	1.891%	7.037%	2.597%
EM	29.19	26.10	28.73	9.48	16.49
ROE	0.03-	7.14%	10.42%	35.21%	15.89%

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (7): المحصلة النهائية لتطبيق نموذج DuPont ان العائد الفعلي الذي حصل عليه حملة أسهم كل مصرف مقابل كل دينار استثمره سنة 2023 حيث يتصدر المصرف المتحد للتجارة والاستثمار المرتبة الأولى من بين المصارف محل الدراسة من حيث العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي بلغ 35.21% وهو الأعلى بفارق كبير عن أقرب منافسيه رغم انه حصل على أدنى مضاعف رفع مالي من بين المصارف محل الدراسة مما يؤكد اعتماده على كفاءة الأصول لا على الدين، يليه مصرف التجارة والتنمية بعائد جيد بلغ 15.89% مدعوم بهامش ربح مرتفع بلغ 37.08% ورفع مالي متوسط بمقدار 16.49، ثم مصرف الوحدة الذي بلغ (ROE) 10.42% والذي يجمع بين رفع مالي مرتفع يبلغ 28.73 وهامش ربح متوسط 19.18%، يليه مصرف الجمهورية حيث بلغ (ROE) 7.14 والذي يعاني من ضعف نسبي في معدل دوران الأصول رغم حصوله على هامش ربح مقبول، وفي المرتبة الأخيرة يأتي المصرف التجاري الوطني بعائد سالب (خسائر) بلغ -0.03% بينما حصل هذا المصرف على أعلى مضاعف للرفع المالي من بين المصارف محل الدراسة حيث بلغ 29.19 ولكن هذا الارتفاع لم يفلح في تعويض الضعف الحاد في الكفاءة التشغيلية (PM) سالب، والشكلان (6 و 7) يوضحان ذلك:



إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

1.1. النتائج والمناقشة:

1.1.1 النتائج: أظهرت نتائج الدراسة ان المحصلة النهائية لتطبيق نموذج DuPont كان كما يلي:

- ان أفضل مصرف حصل فيه أصحاب الأسهم على عائد فعلي كبير مقابل كل دينار استثمروه سنة 2023 حيث تحصل مصرف المتحد للتجارة والاستثمار على المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية كان مصرف التجارة والتنمية، ثم مصرف الوحدة، يليه مصرف الجمهورية، وفي المرتبة الأخيرة يأتي المصرف التجاري الوطني.
- وجود تفاوت واضح في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين المصارف محل الدراسة لعام 2023، حيث تراوح العائد بين 35.21% لدى المصرف المتحد و-0.03% لدى المصرف التجاري الوطني.
- أظهرت نتائج التحليل عدم وجود نمط طردي واضح بين مضاعف حقوق الملكية (EM) والعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف محل الدراسة، إذ سجل المصرف التجاري الوطني أعلى مضاعف لحقوق الملكية (29.19 مرة)، في حين حقق أدنى ROE، بينما سجل المصرف المتحد أدنى مضاعف (9.48 مرة) وحقق أعلى ROE.
- أن هامش صافي الربح (PM) ومعدل دوران الأصول (AU) كان لهما دور بارز في تفسير التباين في العائد على حقوق الملكية بين المصارف محل الدراسة، بما يبرز أهمية الكفاءة التشغيلية وكفاءة استخدام الأصول إلى جانب هيكل التمويل.

- أظهر المصرف التجاري الوطني حالة تستحق الاهتمام التحليلي، تمثلت في اقتران ارتفاع مضاعف حقوق الملكية إلى 29.19 مرة مع تحقيق عائد سالب طفيف على حقوق الملكية، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع الرفع المالي وحده لم يكن كافياً لتحقيق عائد مرتفع للمساهمين.
- يؤكد التحليل أهمية استخدام نموذج DuPont في تحليل الأداء المالي للمصارف، بدلاً من الاكتفاء بمؤشر ROE الإجمالي، إذ يسمح النموذج بتفكيك العائد إلى مكوناته الأساسية، والكشف عن مساهمة هامش الربح وكفاءة استخدام الأصول والرفع المالي في تكوين العائد.

2.11 مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة تفاوتاً في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين المصارف محل الدراسة لعام 2023، إذ تراوح بين 35.21% لدى المصرف المتحد و-0.03% لدى المصرف التجاري الوطني، وهذا التفاوت يبرز التفاوت أهمية تفكيك ROE إلى مكوناته الثلاثة (هامش صافي الربح، ومعدل دوران الأصول، ومضاعف حقوق الملكية) بدلاً من الاكتفاء بالمؤشر الإجمالي، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة بويباون (2021) من تفوق نموذج DuPont على النماذج التقليدية في تحليل الربحية ودوران الأصول والمردودية، ومع دراسة غالم وبان (2024) التي كشفت فيها النموذج عن تباين في كفاءة البنوك المقارنة.

وأظهرت النتائج أيضاً أن هامش صافي الربح ومعدل دوران الأصول كان لهما الدور الأبرز في تفسير التباين في ROE بين المصارف، مما يبرز أهمية الكفاءة التشغيلية وكفاءة استخدام الأصول إلى جانب هيكل التمويل، وتتسق هذه النتيجة مع دراسة الهاشمي والطائي (2025) التي أظهرت أن ROE في المصارف العراقية يتأثر إيجابياً ومعنوياً بهامش صافي الربح ومعدل دوران الموجودات، كما تتسجم مع دراسة قبب (2023) في البيئة المصرفية الليبية من حيث قدرة النموذج على كشف الفروق في الأداء، وإبراز دور منفعة الأصول (AU) في نتائج التقييم.

أما فيما يخص مضاعف حقوق الملكية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود نمط واضح بينه وبين ROE، إذ سجل المصرف التجاري الوطني أعلى مضاعف (29.19 مرة) مقابل أدنى عائد، بينما حقق المصرف المتحد أعلى ROE بأدنى مضاعف (9.48 مرة)، ويشير ذلك إلى أن ارتفاع الرفع المالي وحده لا يكفي لتحقيق عائد مرتفع للمساهمين ما لم يقترن بربحية وكفاءة تشغيلية كافيتين، وتتباين هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة كرومي (2020) من أن ROE في البنوك الجزائرية الخاصة يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حقوق الملكية، وتقيد جزئياً لما أشارت إليه دراسة الهاشمي والطائي (2025) من الأثر الإيجابي للمضاعف.

12. توصيات الدراسة: في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تتمثل في الآتي:

- على المصرف المتحد الحفاظ على مستويات الربحية والكفاءة الحالية، مع متابعة تطورات الرفع المالي.
- يجب على مصرف التجارة والتنمية الاستمرار في تحسين معدل دوران الأصول وتعزيز كفاءة استخدام موارده.

- يجب على مصرف الوحدة العمل على تحسين هامش صافي الربح من خلال مراجعة هيكل الإيرادات والمصروفات.
- على مصرف الجمهورية تعزيز كفاءة استخدام الأصول.
- يوصى المصرف التجاري الوطني بإجراء تحليل تفصيلي لمكونات الأداء المالي، وخاصة هامش صافي الربح، ومعدل دوران الأصول، ومضاعف حقوق الملكية، للوقوف على أسباب انخفاض ROE، ولا سيما في ظل ارتفاع مستوى الرفع المالي مقارنة ببقية المصارف محل الدراسة.

المصادر والمراجع:

- بلجليلي، فتحية، (2021)، "تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نظام دوبونت DUPONT دراسة حالة البنوك الجزائرية 2015 - 2018"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 20، العدد 60، ص ص 47 - 58.
- بويابون، مسعود، (2021)، "تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت: دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة بسطيف"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ص ص 195 - 212.
- ساسي وبن حيلة، بثينة، رباب، (2023) "قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية" - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- الشيخ، فهمي مصطفى، (2008) "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر رام الله فلسطين.
- غالم وبادن (2024)، "نموذج ديبونت (Dupont) كأداة لقياس كفاءة البنوك - دراسة مقارنة بين مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري للفترة 2018 - 2022"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، ص ص 201 - 221.
- غالم، كمال، (2022)، "الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- قبقب، ابواروي عيسى، (2023)، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) دراسة تحليلية عن مصرف شمال أفريقيا"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية جامعة المرقب، المجلد 8، العدد 15، ص ص 253 - 266.
- كرومي، آسية، (2020). "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Dupont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة.
- محمد والسني، يوسف مصباح، إبراهيم محمد، (2025)، "الخدمات الالكترونية المصرفية وأثرها على زيادة القوة الشرائية"، مجلة جامعة وادي الشاطئ للعلوم الإنسانية، المجلد 1، الإصدار 1، ص ص 163 - 179.
- مسجت، فايزة حسن، (2019)، "تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24.

- النعيمي والتميمي، عدنان، راشد، (2008) "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن.
- الهاشمي والطائي، ليلي عبدالكريم، سجي فتحي، (2025)، "تقييم مدى فاعلية نموذج Modified DuPont في قياس أداء وكفاءة المصارف التجارية العراقية"، المجلد 17، العدد 4، ص ص 248 – 267.
- **Dulacha, A. A. (2025).** Effect of agency banking on financial performance of commercial banks in Isiolo County, Kenya. *Kenya Institute of Banking and Finance*.
- Hadi, A. H., & Kamil, K. O. (2025). Administrative procedure automation and its role in improving the quality of banking services in Iraq: An analytical study. *University of Babylon*.
- Omoregie, O. K., & Olofin, S. A. (2024). Determinants of banks and financial system efficiency in Nigeria: A stochastic frontier approach (SFA). *ResearchGate*.
- Boujlilali, Fathia (2021). "Evaluating the Operational Efficiency of Commercial Banks Using the DuPont System: A Case Study of Algerian Banks 2015–2018." *Journal of Development and Foresight for Research and Studies*, Vol. 60, No. 20, pp. 47–58.
- Bouibaoun, Massoud (2021). "Evaluating the Financial Balance of the Economic Enterprise Using the DuPont Model: A Case Study of SANIAK Enterprise, Ain El Kebira, Setif." *Al-Afaq Journal for Economic Studies*, Vol. 6, No. 2, pp. 195–212.
- Toumi, Ibrahim and Al-Massoud, Rabie (2021). "Evaluating the Financial Performance of Islamic Banks Using Return on Assets and Return on Equity: Applied to Qatar Islamic Bank and the Jordan Islamic Bank during 2008–2018." *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies*, Vol. 8, No. 2, pp. 595–617.
- Ghalem and Baden (2024). "The DuPont Model as a Tool for Measuring Bank Efficiency: A Comparative Study between Al Salam Bank and the National Bank of Algeria for the Period 2018–2022." *Journal of Economic Studies*, Vol. 11, No. 1, pp. 201–221.
- Sassi, Bouthaina and Ben Hila, Rabab (2023). "Measuring Operational Efficiency in Commercial Banks: A Case Study of a Sample of Algerian Commercial Banks." Master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
- Al-Sheikh, Fahmi Mustafa (2008). *Financial Analysis*. 1st ed. Ramallah, Palestine: Dar al-Nashr.
- Ghalem, Kamal (2022). *Modern Trends in Measuring and Evaluating Financial Performance and Their Role in Rationalizing the Financial Decisions of Economic Institutions*. Doctoral dissertation, Ziane Achour University, Djelfa, Algeria.
- Gabgab, Abu Rawi Issa (2023). "Evaluating the Financial Performance of Libyan Commercial Banks before and after the Transition to Islamic Banking Using the DuPont Model: An Analytical Study of North Africa Bank." *Journal of Humanities and Applied Sciences*, Al-Marqab University, Vol. 8, No. 15, pp. 253–266.
- Kroumi, Assia (2020). "Evaluating the Performance of Commercial Banks Using the Modified DuPont Model for a Sample of Private Algerian Banks."
- Masjat, Faiza Hassan (2019). "Evaluating Financial Performance in Commercial Banks Using the Return on Equity Model." *Al-Iqtisadi Al-Khaleeji Journal*, No. 24.
- Mohammed, Youssef Misbah and Al-Sunni, Ibrahim Mohammed (2025). "Electronic Banking Services and Their Impact on Increasing Purchasing Power." *Wadi Al-Shatti University Journal of Humanities*, Vol. 1, Issue 1, pp. 163–179.
- Al-Nuaimi, Adnan and Al-Tamimi, Rashid (2008). *Financial Analysis and Planning: Contemporary Trends*. 1st ed. Amman, Jordan: Dar Al-Yazouri.
- Al-Hashimi, Layla Abdulkarim and Al-Taie, Suja Fathi (2025). "Evaluating the Effectiveness of the Modified DuPont Model in Measuring the Performance and Efficiency of Iraqi Commercial Banks." Vol. 17, No. 4, pp. 248–267.